

تخصص علم المعلومات في لبنان : النشأة ، الواقع والآفاق

أولاً - مقدمة:

تحتل المعلومات مكانة بارزة في المجتمعات المعاصرة وتشكّل القاعدة الأساسية للتقدّم الحضاري والعلمي والصناعي في أي مجتمع، ويُعد الافتقار إلى المعلومات والى السبل الكفيلة والفاعلة للحصول عليها من العوامل التي تحدّ من تقدّم الدول.

بدون المعلومات لا تستطيع الدول أن تتقدّم أو تحافظ على تقدمها ولا قيمة لهذه المعلومات، إلاّ إذا تمّ تنظيمها وإيصالها إلى من يحتاج إليها في الشكل المناسب والأسلوب المناسب والوقت المناسب. وهذا بطبيعته يتطلب وجود مؤسسات معلومات تقوم بمهمة تنظيم وتوصيل المعلومات، وللقيام بهذه المهمة لا بدّ من توافر القوى البشرية لهذه المؤسسات مع وجود تقنيات وتجهيزات.

قضية المعلومات بشقيها النظري والتطبيقي تتطلب عناية كثيرة وتتطلب في البداية تفوّقاً نظرياً يستوعب أبعادها الخطيرة. والمعلومات قضية المستقبل ومنها تبدأ حقيقة الصراع بين الدول النامية والدول المتقدمة علمياً وعملياً.

إن ما يحدث في ميادين المعلومات وتقنياتها في الدول المتقدمة قد زاد ويزيد كل يوم مع اتساع الفجوة بينها وبين الدول النامية،

حسانة محي الدين (*)

(*) أستاذة ورئيسة قسم التوثيق - كلية الإعلام والتوثيق - الجامعة اللبنانية.

وفي هذا تشير الأرقام إلى أن أكثر من ٨٥٪ من أجهزة الحواسيب ونظم معلوماتها هي ملك لا يزيد عن عشر شركات غربية، وأن إحدى هذه الشركات الأميركية تمتلك وحدها نصف تلك الأجهزة ونظم معلوماتها^(١).

إن شركات نظم المعلومات تجمع بياناتها من مختلف أنحاء العالم وتعالج تلك البيانات وتتولى تخزينها وبيعها في ما بعد إلى الدول بتكاليف باهظة في المعدات والطاقت والنظم. وهذا ما يشبه إلى حد بعيد قيام الدول الصناعية باستيراد المواد الأولية من الدول النامية ثم تُعيد هذه المواد بيعها إلى الدول النامية على شكل سلع بأسعار مرتفعة.

إن التقنية التي تطرح نفسها اليوم تكمن في درجة وحقيقة استيعاب هذه الأبعاد من قبل مؤسسات البحث وأقسام ومدارس علوم المكتبات والمعلومات ليس في لبنان فقط وإنما في كافة أقطار الوطن العربي.

إن استيعاب قضية المعلومات يصور الحاجة الماسة إلى القوى البشرية المتخصصة في علوم المعلومات ونوعية هذه القوى البشرية ومستوى تأهيلها. من هنا جاء ارتباط دراستنا هذه بالناحية العلمية، من خلال تدريس هذا العلم البالغ الأهمية الذي يحافظ ويزيد الثروة الوطنية الجديدة والأولية بنفس الوقت التي تمثلها المعلومات وكيفية التعامل معها واستثمارها وإيصالها إلى السوق في شكل إيجابي وفعل من خلال المناهج والمقررات وطرق تدريس هذا العلم وخلق كوادر من شأنها خلق حالة التطور والتقدم وتحقيق الإفادة البحثية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً- تعريف و خصوصية مصطلح المعلومات

المعلومات كمصطلح ومفهوم وحسب تعريف ولفرد لانكستر هي «ذلك الشيء الذي يغير الحالة المعرفية للمتلقي (أو القائل أو المشاهد أو المستمع) أو أياً كانت الحاسة التي يتم بها التلقّي في موضوع ما».

أما المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات فيعرّف المعلومات بأنها «البيانات^(٢) التي تمت معالجتها لتحقيق هدف معين، لاستعمال محور لأغراض

(١) الوردى، زكي؛ برامج تدريس علم المكتبات و المعلومات في اليمن في: رسالة المكتبة، مج ٣٥، ع ٢٤ و٤٠؛ ٢٠٠٠، ص ٧٦.

(٢) هي المادة الخام الأولية - المسجلة كرموز أو أرقام أو جمل أو عبارات ويمكن الإنسان تفسيرها أو =

اتخاذ القرارات، أي البيانات التي أصبح لها قيمة بعد تحليلها وتفسيرها وتجميعها في صورة رسمية أو غير رسمية».

البيانات هي ركيزة المعلومات وهي المتغير المستقل المستحدث، والمعلومات هي المتغير التابع، وفي توصيف آخر تعرف المعلومات بأنها تلك التي تؤدي إلى تغيير سلوك وفكر الأفراد^(٣).

نتيجة أهمية المعلومات وتعاضم الدور الذي تلعبه في حياتنا اليومية والعملية والمستقبلية، كان لا بدّ من التفكير في إيجاد كيان لهذا المفهوم «المعلومات». كان ذلك عبر مسار تاريخي طويل عمره من عمر البشرية، بدأ في العالم الغربي لينقل بعدها إلى بقية الدول ولا سيما العالم العربي، ليصبح هذا المفهوم علم قائم بذاته له برامجه ومناهجه التي تُدرس وتتطور بنفس الوتيرة والسرعة التي تتطور فيها أوعية^(٤) المعلومات.

تخصص علم المعلومات مرتبط بأوعية المعلومات وضبطها من ألواح طين إلى بنوك معلومات. في هذه الحالة فإن البرامج ستكون عرضة للتغيير والتطور. من هنا لا بد أن يصاحب التعليم الأكاديمي دورات تدريبية نظامية. وفي هذه الحالة فإن المؤسسات الأكاديمية تتولى تنفيذ المهام الخاصة لضبط أوعية الإنتاج الفكري مستخدمة بذلك مجموعة من التقنيات والمعايير التي تشارك في وضعها المؤسسات المهنية مستعينة بالأبحاث التي تشارك في معظمها المؤسسات الأكاديمية.

أيضا يتّصف علم المعلومات بأنه من العلوم ذات المجالين التطبيقي والنظري،

= تحليلها وهي المعطيات البكر التي نستخلص منها المعلومات. هي بنود البطاقة الشخصية، الإشارات التي تنبعث من أجهزة الإرسال وتلتقطها أجهزة الاستقبال، البيانات ما ندركه بحواسنا، هي حركة العين، إيماء الرأس وتغير ملامح الوجه وشارات اليد.

(٣) محي الدين، حسانة؛ المعرفة بين الكتاب والحاسوب، في: رسالة المكتبة، مج ٣٤، ع ٢ سنة ١٩٩٩، ص ٦.

(٤) الوعاء بمفهومه الشامل هو كل وثيقة تحمل قدرًا من الحقائق والمعلومات أو البيانات أو الأفكار أو المفاهيم في شكل دائم بغض النظر عن المادة التي حملت عليها الوثيقة. وعليه يعتبر كل من يحمل فكرة أو معلومة أو بيانات أو مفهوماً مهما كانت المادة التي اتخذها وسيلة (للتحميل) هو وعاء معلومات.

وظيفة التحميل: هي عملية الإنتاج الفكري عبر العصور التي لا تزال تتطور والإنسان استطاع أن ينشئ الوعاء الكتابي على الحجر والألواح الطينية وسعف النخل وعظام الحيوانات وجلودها وأوراق البردي، ثم الورق بشتى أنواعه، المصغرات، التسجيل الكهربائي الممغنط على الأشرطة والأقراص الممغنطة وصولاً إلى وسائل تخزين استرجاع البيانات والمعلومات إلكترونياً.

التطبيقي أسبق في الوجود حيث وجود دور الوثائق والمكتبات، تمارس خدماتها ومهامها منذ قرون، وكان المكتبيون والوثائقيون يقومون بجمع أوعية المعلومات وتيسير سبل الاستفادة منها. والخبرة كانت تنتقل من جيل إلى آخر من خلال المهنة (عندما لم يكن هناك بعد معاهد، ومدارس...). والجدير بالذكر أن المكتبيين أو الوثائقيين الذين يتم اختيارهم للعمل في المكتبات هم نخبة مثقفة من المجتمع من كبار العلماء المكتبيين العرب والمسلمين وذلك أيام الحضارة العربية والإسلامية.

هذه الفترة امتدت منذ اختراع الكتابة في بلاد الرافدين بقرون قبل الميلاد وقيام المكتبات العراقية ذات الأوعية الطينية وحتى القرن التاسع عشر ميلادي.

فترة التعليم النظامي للعمل المعلوماتي، بدأت منذ القرن التاسع عشر واستمرت حتى الآن متداخلة مع فترتين متلاحقتين، وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية. وبسبب التطورات الاجتماعية / الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، اضطرت المكتبات إلى التعامل مع هذا الواقع الجديد بعدما وجدت أساليبها التقليدية في التعامل مع المعرفة قد أصبحت غير مجدية، فأجبرت على استخدام التكنولوجيا الحديثة كالحواسيب وهذا ما أدى إلى تعديل المقررات الدراسية والمناهج وبالتالي إلى ازدياد عدد المدارس والمعاهد من أجل تأهيل وإعداد المتخصصين لسد حاجات المكتبات ودور الوثائق والتوثيق في أقطار العالم.

ثالثاً- تطور علم المعلومات

مصطلح علم المعلومات أتى ليستوعب غيره من المصطلحات، هذا مع العلم أن استعمال كل من أرشيف (محفوظات)، مكتبات، توثيق واسترجاع المعلومات يمثل بالواقع مرحلة من مراحل الاهتمام بقضية المعلومات حيث كان الاهتمام يتركز على الجانب التطبيقي.

بمعنى آخر، إن المسار التاريخي يُحدّد بأن الاهتمام كان في بداية الأمر بالوثائق وحفظها، ثم في المكتبات مع ظهور الطباعة ورخص الورق وديمقراطية التعليم... ثم التوثيق^(٥) وهو مصطلح جاء في مرحلة من المراحل ليعبر عن كيفية

(٥) التوثيق عبارة عن تسجيل المعرفة ومصادر المعلومات وتنظيمها بطريقة تكفل سرعة الوصول إليها، وكذلك بث المعرفة وأوعيتها بمختلف الطرق. التوثيق هو تثبيت وإحياء للمعلومات وهو أيضا وعاء للمعرفة وحافظ لذاكرة التاريخ والوطن والأمة، كما أنه محرض للمعرفة.

الاستفادة من مختلف أشكال النشاط الفكري وتصنيفها، إن استخدام مصطلح التوثيق بدأ بعد الحرب العالمية الثانية واستمر حتى منتصف السبعينات ليحل مكانه مفهوم ومصطلح المعلومات.

إذا الفترة الأولى بدأت تحديداً في العام ١٨٢١ عندما أنشأت في باريس Ecole Nationale des Chartes لتدريس علم الوثائق، تمولها الدولة ويغلب عليها الطابع العملي أكثر من الدراسة الأكاديمية. ثم أنشئت مدارس أخرى في بقية المدن الأوروبية، كما أن عدد مدارس الوثائق في الجامعات العالمية قد زاد بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت تساند هذه المدارس في الغالب الكليات التي تدرس التاريخ.

أما علم المكتبات فنواته الأولى هي الجمعيات المهنية: «جمعية المكتبات الأميركية» والتي تأسست عام ١٨٧٦، لقد كان لهذه الجمعية الأثر الكبير في إعداد برامج علم المكتبات لإدخالها ضمن المناهج الأكاديمية في الجامعات والمعاهد، وأولى الجامعات التي بادرت إلى ذلك هي جامعة «ترايببرغ» Tryberg في ألمانيا الاتحادية سنة ١٨٨٦ على يد جوتنجن Gottingen، ثم جامعة كولومبيا (الولايات المتحدة الأميركية) سنة ١٨٨٧ على يد «مليفل ديوي». أما في إنكلترا، فأنشئت أول مدرسة عليا لدراسة المكتبات في لندن عام ١٩١٩.

الاهتمام بعلم التوثيق أتى كما سبق وأشرنا بعد الحرب العالمية الثانية، والبداية كانت بتأسيس المعهد الأميركي للتوثيق عام ١٩٣٧، ولقد تغير اسمه في ما بعد وبالتحديد عام ١٩٦٧ إلى «الجمعية الأميركية للمعلومات».

إذاً مصطلح علم المعلومات بدأ على المستوى الرسمي في منتصف العقد السابع من القرن الحالي، و أول جامعة منحت درجة الماجستير في علم المعلومات هي «دايتون» بأوهايو ١٩٦٧، وأول جامعة منحت الدكتوراه في هذا التخصص جامعة «بتسبرغ» ١٩٦٨^(٦).

إن تدريس علم المعلومات كمرحلة من مراحل تطوره، مرّت بفترات زمنية مواكبة لتطور مجاله النظري والتطبيقي، وكل فترة لها تسميتها:

(٦) الشهريلي، انعام علي؛ الاتجاهات الحديثة في تدريس علم المعلومات، في: رسالة المكتبة، مج ٣٥، ع ٣ و٤، سنة ٢٠٠٠، ص ٤.

- الأولى : العامة
- الثانية : الوثائقية / المكتبية
- الثالثة : الوثائقية
- الرابعة : علم المعلومات

تدريس علم المعلومات في المستوى الجامعي مؤشر ممتاز يدل على مدى النضج العلمي الذي بلغه، إذ أن أرقى جامعات العالم اليوم توفر برامج لتدريس علم المعلومات بمختلف الشهادات والمستويات الدراسية. يرى جاك ميدوز^(٧) أن نمو التخصصات العلمية يمر بمراحل تطورية أربع:

- ١- مرحلة شبكة الاتصال: إذ تتكون شبكة من الاتصالات العلمية الفعالة الرسمية وغير الرسمية بين الباحثين والمتخصصين في المجال.
- ٢- مرحلة التجميع: إذ تتضح ملامح جماعات البحث في التخصص وتثبت أقدامها.
- ٣- مرحلة التخصص: إذ تتوافر للتخصص برامج دراسية وتدريبية وفرص عمل.
- ٤- مرحلة الاعتراف الأكاديمي.

أما في عالمنا العربي فإن هذا العلم بمساره التاريخي أنشأ عام ١٩٥١ برنامجاً أكاديمياً في هذا الحقل هو برنامج معهد الوثائق والمكتبات في جامعة فؤاد الأول في القاهرة، أي بعد مرور مائة وإحدى ثلاثون سنة على ظهور أول مدرسة للوثائق في العالم.

في السنوات العشرين الماضية استحدث العديد من البرامج الأكاديمية في مختلف أقطار العالم العربي بين الدبلوم أو البكالوريوس إلى الماجستير والدكتوراه.

وفي الوقت الذي تطورت فيه بعض هذه البرامج، وأخذت تتبنى مناهج التكنولوجيا الحديثة، فإن الغالبية العظمى من هذه البرامج ما زالت تتصف بالتقليدية وتراوح مكانها^(٨).

(٧) الزبيدي، محمد؛ تدريس علم المكتبات، في: رسالة المكتبة. مج ٣٥، ع ٢١ و٢، سنة ٢٠٠٠، ص ١٧.
(٨) الصباغ، عماد؛ واقع تعليم علم المكتبات والمعلومات في دول الخليج، في: رسالة المكتبة، مج ٣٢، ع ٣، سنة ١٩٩٧، ص ٢٤.

إن التعليم الأكاديمي في مجال تخصص علم المعلومات بدون دورات تدريبية نظامية قبل وأثناء العمل يعتبر محدود الفعالية في مجال يحقق السرعة. من هنا فإن التخطيط الفعال في مجال الإعداد والتدريب لا بد وان يركز على مجموعة كافية من المعلومات الإحصائية المتصلة بالموضوع تتناول كافة المتطلبات.

رابعاً- الإطار العام لتخصص المعلومات في لبنان

إذا كانت المعلومات ثروة، فلا قيمة لهذه الثروة ما لم يتم استثمارها. وإذا كانت المعلومات طاقة، فإن أجهزة المعلومات هي المسؤولة عن توفير مقومات تحويل هذه الطاقة إلى قوة دفع في خدمة برامج وأهداف. وإذا كانت المعلومات سلعة قامت حولها التجارة والصناعة، فإن مراكز المعلومات منافذ تسويق هذه السلعة وخدمات المعلومات هي وسيلة لها.

من هنا لا بد للمجتمع أن يكفل وجود مؤسسات تساعد في تدفق المعلومات وتجميع مصادرها، وتنظيم هذه المصادر وتيسير سبل الاستفادة منها. هذه المؤسسات تتمثل بأشكال مختلفة و تتوزع بين ثلاث سلطات لتكون مجتمعة في البيئة الواقعية لما يسمى بعلم المعلومات، وهي:

١- مؤسسات اختزانية = السلطة التنفيذية

٢- مؤسسات مهنية = السلطة التشريعية

٣- مؤسسات أكاديمية = السلطة القضائية

١- المؤسسات الاختزانية - السلطة التنفيذية

وتعتبر العامود الفقري لنشاط تخصص المكتبات والمعلومات، حيث أن وجودها يرتبط بعدد من المتخصصين والعاملين في التخصص.

إنها مؤسسات اختزانية تمثل ذاكرة الوطن و تلعب الدور البارز والمهم في حقل المعلومات، من حيث تشجيع البحث، وتشريع وتقنين أساليب العمل التوثيقية، أو من حيث تدريب العاملين. من ابرز هذه المؤسسات:

دار الكتب الوطنية

في تعريف بسيط لهذه المؤسسة نقول إنها حافظة الإنتاج الفكري الوطني أو القومي وهي عبارة عن السجل الرسمي لهذا الإنتاج وهي المؤسسة الوحيدة في

الوطن التي من حقها وبموجب القانون من الحصول على عدد من النسخ من الكتب وغيرها من أوعية المعلومات التي ينتجها اللبنانيون في لبنان أو في الخارج وبموجب هذا الإيداع يحفظ حق المؤلف والناشر من سرقة معلوماته.

تاريخها:

نواتها مجموعة خاصة بالعالم الإيطالي - اللبناني فيليب دي طرزي والذي سلم هذه المجموعة إلى الحكومة اللبنانية عام ١٩٢٢ حيث ألحقت هذه المجموعة عام ١٩٣٥ بوزارة التربية الوطنية. وكانت تضم هذه المجموعات في ذلك التاريخ حوالي عشرين ألف وثيقة. في حين أن المخطوطات العربية وغير العربية بلغت ثلاثة آلاف ولقد اتخذت دار الكتب الوطنية مكاناً لها في ذلك الوقت في ساحة النجمة وسط العاصمة بيروت (البرلمان اللبناني حالياً) وتعتبر المكان الحافظ للتراث الوطني بناء على التقيد بمبدأ «الإيداع القانوني».

وكانت أبوابها تفتح للباحثين للاستفادة من المعلومات المتوافرة لديها رغم أنها كانت تشكو ضالة الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية. عام ١٩٧٥ ومع بداية الحرب الأهلية اللبنانية، كانت تقدر محتويات الدار بحوالي ١٠٠ ألف وثيقة، إلا أن هذه الحرب أفقدت لبنان الكثير من ثرواته، من ضمنها ثروة المكتبة حيث سرقت المحتويات، ساهم موقعها الجغرافي (في وسط المدينة) في دمار جزء كبير من مبناها.

خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، تعرّضت هذه الدار لمزيد من التدمير والسرقة ونهب المخطوطات النادرة وبعض هذه المسروقات موجود حالياً في متاحف الدول الأوروبية. وعلى سبيل المثال وجدت «الشاهنامة» النادرة جداً في متحف لندن في إنكلترا. كما فقدت الدار مخطوطات نادرة أخرى مثل: نسخة ترجمة «المشتاق إلى اختراق الآفاق» للادريسي من القرن الثالث عشر ميلادي، كذلك مخطوط «القرآن الكريم» من زمن الحجاج بن يوسف في القرن الثاني الميلادي. هذا ما دفع بالمسؤولين إلى نقل ما تبقى من محتويات دار الكتب إلى أماكن متفرقة مثل: المصرف المركزي ووزارة الدفاع الوطني ووزارة التربية الوطنية ومؤسسة المحفوظات الوطنية.

واقعها:

ألحقت دار الكتب الوطنية عام ١٩٩٢ بوزارة الثقافة، إلا أن هذه الدار حتى الآن

هي عبارة عن مجموعة من الكتب موجودة داخل صناديق وغير مذيّلة بلوائح إحصائية تبين من خلالها هوية هذه الكتب من الناحية العددية والنوعية.

كما أن هذه المجموعة المتبقية من الوثائق، دخل عليها الكثير من التغييرات الناتجة عن التلف والتمزق والعفن، وذلك بفعل عوامل الطبيعة مثل الرطوبة وعدم التهوية وغيرها... وهذه المجموعة موجودة حالياً داخل الصناديق في مكان خاص من مكتبة كلية العلوم - الجامعة اللبنانية - الحدث - الشويفات^(٩).

إن الخطة الحالية لدى وزارة الثقافة بشأن دار الكتب الوطنية هي بعث الروح في الدار في المحافل الدولية وتحديداً مع منظمة اليونسكو والاتحاد الأوروبي^(١٠). ولكن هناك مشكلة حقيقية وفعلية في إعادة الروح إلى هذه الدار. فإن هذا الأمر يتطلب مبالغ طائلة وإمكانات بشرية وتقنية. على سبيل المثال: فإن أول خطوة بحاجة إليها هذه المجموعة الوثائقية هي التنقية^(١١) من الجراثيم ومن ثم الترميم والصيانة. ومن ثم تأتي عملية الفرز والتنظيم والتسجيل والمعالجة وغيرها من العمليات الفنية التي تمكن من استرجاع المعلومات.

استنتاج:

عندما أُلحقت المكتبة الوطنية بوزارة التربية عام ١٩٣٥، كان لبنان يشهد المرحلة الأولى من مراحل تطور علم المعلومات. وهي تسمى المرحلة العامة، حيث كانت عبارة عن وجود مجموعة قيمة من الكتب والمخطوطات نظمت من قبل مجموعة من الأشخاص المهتمين بالموضوع ونشأت بينهم علاقات رسمية وغير رسمية للنهوض بالمهنة وبالتخصص. وعليه يمكن اعتبار هذه الحقبة فترة بناء النواة المعرفية العلمية في مجال علم المعلومات في لبنان.

إنما في المقابل وفي ظل الحالة الراهنة لدار الكتب الوطنية، فإننا نعتبر أن واقع

(٩) لقد اتخذ مجلس الوزراء اللبناني قراراً بشأن دار الكتب الوطنية في العام الماضي (٢٠٠٠) بجعل مبنى كلية الحقوق - الفرع الأول في الجامعة اللبنانية مقراً لدار الكتب الوطنية، وذلك بعد انتقال كلية الحقوق إلى الحرم الجامعي في الحدث - الشويفات.

(١٠) لقد عين لهذه الدار رئيس مشروع ورئيس مصلحة للقيام بالأعباء والمهام والإجراءات اللازمة التي تكفل إعادة بعث الروح في هذه المؤسسة.

(١١) إن عملية التنقية بحاجة إلى آلة خاصة غير موجودة في لبنان وهناك عدة حلول أمام الوزراء لحل هذه المشكلة: إما شراء هذه الآلة والتي تكلف عشرات آلاف من الدولارات أو استئجار هذه الآلة من أي دولة تملكها للقيام بهذه العملية الضرورية والملحة.

علم المعلومات يعاني نقصاً. في غياب هذه المؤسسة يفتقد لبنان سجلاً رسمياً يكون الشاهد على التراث الوطني اللبناني وبالتالي الحامي لمؤلفيه وناشريه من خلال ما يسمى بالإيداع القانوني. ومن ناحية ثانية هناك نقص كبير أيضاً من حيث الدور الذي على هذه المؤسسة أن تلعبه في مجال اتباع أحدث الأساليب التقنية التوثيقية كذلك في مجال تدريب العاملين.

إن المكتبة الوطنية أو القومية علامة فارقة أي وجه من وجوه استعادة الوطن عافيته وفي استعادة بناء الثقافة الوطنية العامة.

مؤسسة المحفوظات الوطنية

تاريخها:

خلال عام ١٩٧٤، أعدت رئاسة مجلس الوزراء اللبناني مشروع إنشاء إدارة المحفوظات الوطنية وقد عرض على أمين عام المجلس الدولي للأرشيف «جيوفاني انطونلي» الذي انتدب من قبل اليونيسكو إلى لبنان كخبير للمساعدة في وضع برنامج متكامل لتطوير وتحديث المحفوظات اللبنانية.

وضع المشروع موضوع التنفيذ سنة ١٩٧٥، ولكن نظراً لمصادفة هذا التاريخ مع بداية الحرب الأهلية اللبنانية، لم تتمكن رئاسة مجلس الوزراء من تنفيذ هذا المشروع إلا في العام ١٩٧٨، حيث تم إنشاء مؤسسة المحفوظات الوطنية وهي مؤلفة من مجلس إدارة وتتمتع باستقلال مالي وإداري وترتبط برئاسة مجلس الوزراء.

مهامها:

- تنظيم وإدارة المحفوظات والوثائق بجميع أشكالها وأنواعها الناتجة عن أعمال الدولة بقطاعها العام والخاص، وعن نشاطات الأفراد والمستندات التي تشكل تعبيراً أصيلاً وصادقاً لتراث المجتمع.

- تشجيع التوثيق والأبحاث العائدة للحياة التاريخية للدولة.

- تقديم المشورة حول تنظيم حفظ المستندات لدى إدارات القطاع العام.

- وضع تنظيم عام لأصول الحفظ وتعميمه ونشره على الجهات المعنية بالمحفوظات.

- اقتراح مشاريع نصوص قانونية تنظيمية متعلقة بشؤون المحفوظات.
- وضع وإقرار برامج ووسائل العمل النظرية والعملية.
- تنفيذ خطة التصوير المصغر للمستندات.
- تسهيل اطلاع الباحثين والمؤرخين والطلاب وأصحاب العلاقة من الجمهور على المصادر الوثائقية.
- إصدار مجلة الإدارة والوثائق اللبنانية.
- اقتراح برامج تدريبية للحافظين والموثقين مع تخصيص منح ومساعدات للإعداد والتدريب في حقول الاختصاص، وتعزيز التعاون مع المؤسسات المحلية الإقليمية والدولية العاملة في حقل الأرشيف والاشتراك في الندوات والمؤتمرات.

واقعهـا:

استطاعت مؤسسة المحفوظات الوطنية خلال فترة ربع قرن من الزمن القيام ببعض المهام التي حددتها لنفسها، وتعدّ البعض الآخر، ويعود ذلك لأسباب عديدة لعلّ أبرزها: الوضع الأمني الذي ساد لفترة طويلة، والوضع الاقتصادي والإمكانات الضئيلة المتوافرة لهذه المؤسسة، وعدم وجود العدد الكافي من الاختصاصيين في المجال.

ولكن برغم كل الصعوبات التي واجهتها هذه المؤسسة، لم تتوقف يوماً عن فتح أبوابها أمام الباحثين والمؤرخين للاستفادة من مصادرها القيمة والنادرة. وهي حالياً بصدد القيام بالأرشفة الالكترونية لكافة مستنداتها لوضعها في خدمة المستفيدين.

استنتاج:

بعد أربعين عاماً على انقضاء الفترة الأولى وهي وجود نواة الإنتاج المعرفي في لبنان، يمكن وصف إنشاء مؤسسة المحفوظات الوطنية عام ١٩٧٥ بأنها تعبير عن تولد الوعي لدى الدولة وكذلك الأفراد بقيمة وأهمية دور الوثيقة في حياتنا، حيث انها تمثل ذاكرة الأمة والوطن. وشهد لبنان نشوء ما يسمى بالمرحلة الوثائقية وكذلك بدأت تتضح في هذه الفترة ملامح البحث في التخصص من خلال إرسال بعثات إلى الخارج للقيام بدورات تدريبية في المجال.

٢- المؤسسات المهنية - السلطة التشريعية

تعريفها:

انها المعنية بالدفاع عن حقوق العاملين في مجال علم المعلومات وهي المسؤولة عن وضع التقنيات وأساليب العمل الواجب اتباعها في هذا المضمرة. يعتبر وجود المؤسسات الاختزانية والمهنية والأكاديمية والجمعيات والاتحادات والمنظمات أحد الركائز الأساسية في تكوين البنية الأساسية لأي تخصص أو مهنة.

أهدافها:

- هدف اجتماعي يعمل على جمع شمل العاملين في مجال المعلومات وتوجيه جهودهم وتعريفهم ببعضهم، التعرض والدفاع عن أهمية وجود التخصص في المجتمع وفي سبيل ذلك تعقد ورش العمل والحلقات.
- هدف تعليمي نتيجة القدرات والمهارات لدى الأعضاء وتعريفهم بالتطورات الحديثة عبر دورات تدريبية.
- إجراء البحوث وتطوير المهارات مع التخصص والمعايير.
- تقديم استشارات لمؤسسات التخصص.

واقعها:

من خلال التعريف والأهداف هناك جمعية واحدة في لبنان ينطبق عليها ذلك وهي جمعية المكتبات اللبنانية التي نشأت منذ العام ١٩٦٠ مؤلفة منذ ذلك التاريخ من عشرين عضواً وهي اليوم تضم حوالي ٢٠٠ عضواً^(١٢) وهم يعملون في مختلف المؤسسات ودور التوثيق والأرشيف والمكتبات. ولها هيئة تنسيق من عشرة أعضاء. انها عضو في عدد من الاتحادات الدولية والإقليمية المتخصصة في مجال المعلومات والمكتبات. أما إمكاناتها فهي ضعيفة جداً محصورة فقط من اشتراكات الأعضاء ولذلك فهي لا تملك حتى الآن مقراً خاصاً بها. فالاجتماعات وورش العمل التي تقوم بها تتم في إحدى قاعات الجامعات الخاصة في لبنان.

إن نشاط هذه الجمعية ممكن حصره منذ نشأتها وحتى الآن بعدد من المجالات

(١٢) بناء على معلومات من رئيس جمعية المكتبات اللبنانية الدكتور فوز عبد الله.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الدور قد انحسر كثيراً منذ الاحتياج الإسرائيلي ولغاية ١٩٩٢ ليعاود نشاطه ولكن بخجل:

- ساهمت في وضع مناهج التدريس في كلية الإعلام والتوثيق - قسم التوثيق في العام ١٩٧٥/١٩٧٦ بالتعاون مع منظمة اليونيسكو.
- ساهمت في إقامة العديد من الورش والدورات التدريبية.
- ساهمت في تقديم الاستشارات الفنية لمؤسسات مكتبية.
- وضعت دليلاً لمكتبات ودور التوثيق والأرشيف في لبنان ١٩٩٥.
- تصدر نشرة جمعية المكتبات اللبنانية ثلاث مرات سنوياً تتناول فيها بعض المقالات المتخصصة وأخبار وإعلانات عن مؤتمرات وندوات في مجال التخصص.

استنتاج:

نشأت الجمعية عام ١٩٦٠ ضمن مرحلتين من مراحل تطور علم المعلومات في لبنان وهي أولاً المرحلة المكتبية / التوثيقية ومعها بدأت ملامح التخصص تتضح أكثر، بداية عبر الدورات التدريبية. وثانياً من خلال المساهمة في وضع البرامج الأكاديمية.

حاولت هذه الجمعية على مدى أربعين عاماً القيام بجهود جبارة لتقوم بالدور الموكل إليها. إلا أنها خجولة بمبادراتها وفعاليتها ووجودها في الساحة الثقافية، والأسباب لذلك عديدة لعل أبرزها:

- ضعف الإمكانيات المادية المقتصرة فقط على اشتراكات الأعضاء علماً أن هذه الجمعية لا بد وان تُدعم من جهات عديدة لعل أبرزها وزارة الثقافة وأيضاً جمعيات المجتمع الأهلي... وحتى من قبل بعض الأفراد.

- عدم وجود مقر خاص بها، وهذا من شأنه أن يقلل من أهميتها ووجودها وفعاليتها.

- قلة الأعضاء المنتسبين إليها مقارنة مع الخريجين وبالتالي مقارنة مع العاملين في حقل المعلومات من غير المتخصصين. وهذا يعود إلى عدم التحرك المتوجب عليها في اتجاه هؤلاء العاملين لجلبهم وبالتالي إقامة نشاطات معينة تستهدفهم وتحرضهم على الانخراط فيها.

- معظم المحاضرات التي تنظمها الجمعية والتي يقدمها اختصاصيون، تكون باللغة الإنكليزية. والسبب بالدرجة الأولى يعود إلى كون هذه المحاضرات تعقد في إحدى الجامعات الخاصة (الجامعة اللبنانية/ الأميركية). إن جمعية المكتبات اللبنانية هي لبنانية / عربية أولاً وأخيراً، والمحاضرات وورش العمل لا بد وأن تكون باللغة العربية بالدرجة الأولى ليتسنى لأكبر عدد ممكن من المتخصصين من المشاركة مع إمكانية الاستفادة من الخبرات الأجنبية شرط توافر الترجمة الفورية لذلك. كما أن هناك العديد من الخبراء العرب واللبنانيين في المجال بالإمكان الاستفادة منهم.

أيضا ضمن هذا المضممار اقترح بأن تتم ورش العمل في أماكن مختلفة ولا تقتصر على مكان واحد.. لا سيما الجامعة اللبنانية / كلية الأعلام والتوثيق أو أي مكان آخر يتناسب وطبيعة العمل أو التدريب المنوي القيام به.

على الرغم من وجود جمعية المكتبات اللبنانية الذي ما زال خجولاً حتى الآن، لزاماً علينا أن نعترف بجهود جبارة قامت بها في ما خص إسداء المشورة لبعض المؤسسات، إقامة العديد من ورش العمل ذات المواضيع المختلفة في المجال والمثابرة على إصدار نشرة تعتبر صلة وصل بين المكتبيين في لبنان والعالم العربي مع الأمل من الرئيس الجديد لجمعية المكتبات اللبنانية الذي انتُخب مؤخراً أن يسد الثغرات ويعمل على تفعيل هذه الجمعية لتلعب الدور الذي عليها أن تقوم به.

٣- المؤسسات الأكاديمية: السلطة القضائية

تعريفها:

حسب مفهوم الجمعية الأميركية للمكتبات: المؤسسة الأكاديمية هي الوحدة التي تُدار أو يشرف عليها معهد التعليم العالي. وتؤدي الدراسة فيها إلى منح درجة علمية أو مهنية في المكتبات والمعلومات، وإكساب الدارس بعض المهارات المهنية المتصلة بدور المكتبة أو مركز المعلومات في عملية الاتصال بالمجتمع وتطورها التاريخي كمؤسسة وفهم النظريات الأساسية لتنظيم أوعية المعلومات واستخدامها وبعض مناهج طرق البحث لمواجهة أية مشكلة تقابله مع قدر من المهارات العلمية التي تمكنه من العمل في أي نظام معلومات.

مهامها:

حسب منظمة اليونيسكو انه بالإضافة إلى إعداد المهارات البشرية المؤهلة للعمل، إلا أن هناك بعض المسؤوليات الخاصة التي تقع بشكل إضافي على

المؤسسات الأكاديمية في الدول النامية مع قلة دور المؤسسات المهنية والاختزانية للمشاركة في إعداد المهارات البشرية.

- تقديم استشارات فنية لنظم المعلومات.

- إن تكون المؤسسات الأكاديمية مركزاً للبحث والتطوير وحل المشاكل الموجودة في التخصص.

- تنظيم لقاءات مستمرة بين متخصصين في الدول النامية وآخرين في الدول المتقدمة.

- تكوين مركز نموذجي للمعلومات المتوافرة عن التخصص، يكون بمثابة معمل اختبار النظم والممارسات التطبيقية والتقنيات الجديدة في التخصص.

- مساهمة هذه المؤسسات الأكاديمية في إعادة تدريب الأخصائيين القدامى على التطورات الحديثة في التخصص.

من خلال التعريف والمهام لتخصص علم المعلومات، يمكننا القول إن هذا العلم تواجد لفترة زمنية معينة في ثلاث مؤسسات أكاديمية في لبنان هي: الجامعة اللبنانية / كلية الإعلام والتوثيق، الجامعة اللبنانية / الأميركية، جامعة البلمند. وهو يقتصر وجوده الآن على جامعة واحدة وهي الجامعة اللبنانية وبالتحديد كلية الإعلام والتوثيق.

سأتناول هنا في معرض السرد والتحليل موجزاً عن الجامعتين الخاصتين والذي توقف فيهما تدريس هذا التخصص، وتفصيلاً عن الجامعة اللبنانية التي ما زال هذا التخصص فيها ينمو بشكل متزايد.

الجامعة اللبنانية / الأميركية

أنشئ داخل هذه الجامعة في مبنى بيروت قسم سمي بالمكتبات عام ١٩٧٠ وكانت أول جامعة تعنى وتلفت إلى هذه الحاجة في لبنان والى هذا التخصص.

الهدف منه كان التعرف على هيكلية المؤسسات العاملة في حقل المكتبات والمعلومات وتاريخ الكتاب والمكتبات والنشر وأنواع المكتبات ومراكز المعلومات والخدمات المكتبية والشبكات وأتمتة المكتبات ومراكز المعلومات إضافة إلى التدريب على المهارات الوظيفية للأعمال المكتبية.

من سنة ١٩٧٠ وحتى سنة ١٩٨٨ كانت الدرجة العلمية بهذا التخصص A.A أي دراسة مدة سنتين بعد البكالوريا - القسم الثاني، لينتقل بعدها التخصص من

العام ١٩٨٨ إلى العام ١٩٩٨ إلى منح درجة B.A أي الليسانس (الإجازة) أي دراسة ثلاث إلى أربع سنوات في تخصص المكتبات والمعلومات^(١٣).

لغة التعليم: الانكليزية

النظام الدراسي المعتمد: فصلي وأرصدة

نظام التقويم: امتحان واحد في السنة (نموذج أميركي) يمكن إعادة المقرر في حال الرسوب.

المقررات: مواد تطبيقية في التخصص + مشاريع تخرّج

وهنا لا بد من الإشارة إن هذه الجامعة وقبل إنشاء قسم المكتبات في العام ١٩٧٠ كانت قد بدأت ومنذ العام ١٩٦٠ أي بنفس التاريخ الذي تم فيه إنشاء جمعية المكتبات اللبنانية بالقيام بورش عمل وبشكل سنوي (خلال فترة الصيف) كان يستفيد منها عدد من العاملين في مجال المكتبات يأتي من مختلف الدول العربية.

وبالرغم من توقف العمل في هذا التخصص حالياً (وليس إلغائه بالمطلق بانتظار معاودة الطلب عليه)، هذا لا ينفي الدور الذي لعبته هذه الجامعة وبالتحديد قسم المكتبات في خلق النواة الأولى في لبنان في هذا المجال وبالتالي العمل على تدريب وتأهيل العاملين في التخصص في بداية وجوده في المؤسسات اللبنانية. كما أن هذا القسم واكب المراحل الثلاث الأخيرة لتطور علم المعلومات وساهم في تطوره على مدى ٣٨ عاماً.

جامعة البلمند:

تم إنشاء تخصص علم المكتبات والمعلومات عام ١٩٩٦ وتوقف عام ٢٠٠٠^(١٤) وكان تواجهه في منطقة الكورة في الشمال (المجمع الأساسي).

وكان الهدف من إنشائه تشكيل قاعدة معرفية عن المكتبات وأنواعها ومهامها وكذلك مراكز المعلومات بالمفهوم النظري والعملية بالاستعانة بتكنولوجيا المعلومات الحديثة.

(١٣) ضمن فترة العشر سنوات وبناء على معلومات من السيدة عايدة نعمان رئيسة مكتبة الجامعة اللبنانية / الأميركية وأستاذة لهذا التخصص في الجامعة تفيد بأن عدد الخريجين لم يتجاوز العشرين.

(١٤) بناء على معلومات من رئيسة المكتبة جامعة البلمند السيدة سميرة بشير تفيد بأن عدد الخريجين خلال هذه الفترة لم يتجاوز العشرين.

يمنح شهادة الإجازة أي دراسة ثلاث إلى أربع سنوات بعد البكالوريا (القسم الثاني)

- لغة التدريس: الفرنسية
- النظام الدراسي المعتمد: سنوي / أرصدة
- التقويم: مستمر
- المقررات: ثقافة عامة، لغات، مواد نظرية وتطبيقية في التخصص

استنتاج:

نشأة قسم المكتبات والمعلومات في هذه الجامعة تعتبر أمراً حديثاً قياساً إلى غيره من الأقسام الموجودة أو التي تواجدت في لبنان. فهو نشأ في ظل التطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ولكن على الرغم من ذلك توقف هذا القسم ولم يلغى بانتظار معاودة الإقبال للانتساب إليه.

الجامعة اللبنانية:

أنشئت كلية الإعلام والتوثيق عام ١٩٦٧ تحت اسم معهد الصحافة لتتحول عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ إلى كلية الإعلام والتوثيق^(١٥). أما الهدف من وجود قسم التوثيق فكان تأهيل الطالب لمعرفة استخدام التقنيات الحديثة للعمل في مجال المعلومات (مكتبات - توثيق - أرشيف). وتتوازن مقرراته بين المعرفة النظرية والتطبيقية واللغات والثقافة العامة. وهو موجود في فرعين، الأول في بيروت والثاني في الفنار، وذلك ضمن أبنية سكنية.

- يمنح درجة الإجازة أي دراسة أربع سنوات بعد البكالوريا - القسم الثاني
- لغة التدريس: العربية بالإضافة إلى الفرنسية أو الإنكليزية.
- النظام الدراسي المعتمد: سنوي - مجموع علامات
- نظام التقويم: امتحان في دورتين + أبحاث + حلقات دراسية

(١٥) منذ إنشاء القسم وحتى تاريخه (٢٠٠١) تم تخريج أكثر من ٦٠٠ طالب وطالبة، نصفهم تقريباً يعمل في مجال تخصصه. كما أن عدد المسجلين يرتفع من سنة إلى أخرى. هذه السنة (٢٠٠١) تخرج حوالي ٤٠ طالباً في الفرعين.

المقررات:

سأتوقف عند المقررات تفصيلاً كون هذا التخصص هو الوحيد الموجود حالياً في هذه الجامعة في لبنان.

إن المقررات التي تدرس حالياً في قسم التوثيق (كلمة الإعلام - الجامعة اللبنانية) والمعمول بها منذ العام ١٩٧٥ والتي بقيت على ما هي عليه حتى سنة ١٩٩٦ حين أضيفت عليها بعض التعديلات التي طالت مضامين بعض المواد ولا سيما في ما يتعلق منها بالتطورات التكنولوجية الحاصلة وإدخال مادة الحاسوب إلى الأربع سنوات دراسية.

منذ حوالي أكثر من ثلاث سنوات كلفت لجنة من قبل رئيس الجامعة اللبنانية وعميد كلية الإعلام والتوثيق لإعادة النظر في المناهج والمقررات وتغييرها أو تحديثها. وبالفعل فقد انتهت هذه اللجنة من عملها إلا أن العمل بمضمون هذا البرنامج ما زال ينتظر الجوانب الإدارية والقانونية لتطبيقه.

في ما يأتي مقارنة بين ما يدرس حالياً وما سيطبق مع البرنامج المقترح: إن البرنامج المقترح تم وضعه بعد الاطلاع على مختلف المناهج والمقررات التي تدرس في بعض الدول العربية والدول الغربية (مثل فرنسا - كندا - إنكلترا وأميركا...)، وتكيفه مع الواقع والبيئة اللبنانية.

في البداية طرأ التعديل على تسمية القسم واستبداله بقسم المعلومات، كما أن التعديل الجوهرى طرأ على التخصص الدقيق في السنة الرابعة بحيث يختار الطلاب إحدى التخصصات أما (مكتبات ومعلومات) أو (ارشيفية). وفي ذلك إعطاء هذا التخصص المزيد من العناية والعمق والدقة.

ويتضمن البرنامج أنواعاً مختلفة من المقررات:

أ- مقررات إطارية وهي التي تتناول الإطار العام للتخصص؛

- المنهاج الحالي: يتناول «البيبليوغرافيا» (السنة الأولى)

- المنهاج الحديث: يتناول مدخل إلى علم المعلومات (سنة أولى)

مدخل إلى علم الحاسوب (سنة أولى)

تاريخ الكتابة والنشر - (سنة ثانية)

المكتبة والمجتمع (سنة رابعة- تخصص مكتبات ومعلومات)

ب- **مقررات الأوعية:** وهي التي تختص بدراسة نوع واحد أو أكثر من أوعية المعلومات

- المنهاج الحالي يتناول: الدوريات (السنة الثالثة)

مصادر المعلومات الأساسية (للسنتين الثالثة والرابعة)

- المنهاج الحديث يتناول: المراجع والمصادر في قواعد وبنوك المعلومات العالمية بكافة أشكالها الورقية والإلكترونية (السنة الثالثة)

ج- **مقررات وظيفية:** وهي المقررات التي تعد المتخصصين لأداء أحد الوظائف الموجودة في المؤسسات الاختزانية.

- المنهاج الحالي: يتناول الاقتناء، الفهرسة بشقيها الوصفي والموضوعي والتحليل والتكشيف والاستخلاص واسترجاع المعلومات (للسنتين الثالثة والرابعة)

- المنهاج الحديث: يتناول إضافة إلى ما ورد:

- معالجة الوثائق السمعية البصرية (السنة الرابعة - مشترك)

- حفظ وصيانة الوثائق (السنة الرابعة - مشترك)

- تسويق خدمات المعلومات (السنة الرابعة - مشترك)

- الوثائق الإلكترونية: تقنية إنتاج مواقع على الإنترنت (السنة الرابعة-مشترك)

- معالجة المخطوطات (السنة الرابعة - أرشيفية)

د- **مقررات المؤسسات** وهي التي تتعامل مع نوع معين من المؤسسات:

- المنهاج الحالي: يتناول إدارة المكتبات (السنة الرابعة)

- المنهاج الحديث: إضافة إلى ما ورد يتناول:

- إدارة الأرشيف (السنة الرابعة - أرشيفية)

- مراكز المعلومات الإعلامية (السنة الرابعة - مكتبات ومعلومات)

- وثائق المؤسسات العامة (السنة الرابعة - أرشيفية)

- إدارة المعلومات في المؤسسات الخاصة (السنة الرابعة - أرشيفية)

- مجتمع المعلومات: يتضمن السياسة الوطنية للمعلومات (السنة الرابعة -

مشترك)

هـ - **مقررات المستفيدين:** وهي تتناول فئة من المستفيدين وكيفية التعامل معهم نفسياً؛

- المنهاج الحالي: لم يتطرق إلى مثل هذه المقررات إلا عرضاً وضمن سياق مقررات أخرى.

- المنهاج الحديث: يتناول الخدمات المكتبية «آليات تنشيط وتفعيل العمل المكتبي والتعرف على حاجات الجمهور» (السنة الرابعة - مكتبات ومعلومات).

و- **مقررات النظم والقضايا:**

- المنهاج الحالي: يتعاطى مع التكنولوجيا الحديثة بشكل محدود وخجول من خلال أقسام هي: المكننة في المكتبات، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واسترجاع المعلومات (السنة الرابعة).

- المنهاج الحديث: أضاف إلى ما ورد يتناول

- نظم إدارة قواعد البيانات وتصميمها (السنة الثالثة)

- إدارة الأرشفة (السنة الرابعة - أرشيفية)

- مكننة الأرشفة (السنة الرابعة - أرشيفية)

- نظم وشبكات الاتصال وبنوك المعلومات الرقمية ونظم الاتصال المباشر والفوري (السنة الثالثة)

ز- **المقررات الشقيقة:** وهي المقررات المساندة للتخصص.

- المنهاج الحالي يتناول منها: -الإحصاء (السنة الثانية)

- نظريات إعلامية (السنة الثالثة)

- الإعلام والقانون (السنة الثالثة)

- المنهاج الحديث: إضافة إلى ما ورد يتناول:

- قوانين إعلامية لها علاقة بأصول حقوق النشر والتأليف والإيداع القانوني (السنة الثالثة)

- دراسات في الثقافة العالمية (السنة الثالثة)

- استخدام الحاسوب بدءاً من السنة الأولى وحتى السنة الرابعة ضمن منهجية

تبدأ من الشكل البسيط إلى الأكثر تعقيداً.

- اللغويات: تم إضافة لغة ثالثة للتعليم، بمعنى أن طلاب الفرانكفون يتعلمون اللغة الإنكليزية والطلاب الانكلوفون يتعلمون اللغة الفرنسية، إضافة بالطبع إلى اللغة العربية، ليتمكن الطالب عند تخرجه من إتقانه اللغات الثلاث الأساسية الموجودة في الإنتاج الفكري في لبنان.

ح- المقررات الدراسية خارج الإطار: وهي التي تتواجد مع تخصص علم المعلومات وتتعامل معه في نقطة معينة.

المنهاج الحالي يتناول منها:

- مناهج البحث والتي هي الأساس في إنتاج المعلومات (السنة الثانية)

- علم السياسة (السنة الثانية)

- العلوم الاجتماعية والنفسية (السنة الثانية)

المنهاج الحديث: يتناول المواد التي وردت ولكن ضمن سياق وتوصيفات أكثر حداثة ودقة في التخصص.

وإضافة إلى المقررات التي ذكرت في المنهاج الحديث، على طلاب السنة الرابعة كتابة بحث حول موضوع معين يتألف من حوالي ٣٠٠٠ كلمة. ويتم المناقشة والإشراف عليه من قبل لجنة من الأساتذة.

كذلك يخضعون لفترة تدريب خلال السنة الدراسية مدتها حوالي ستة أسابيع إلى ثمانية أي ما معدله ٨٠ إلى ١٢٠ ساعة في إحدى المؤسسات المتخصصة أو العاملة في مجال الأرشيف أو التوثيق أو المكتبات أو المعلومات، على أن يقدم الطالب في نهاية هذه الدورة تقريراً عن عمله. وبالمقابل تقدم المؤسسة حيث يخضع الطالب للتدريب تقريراً عن عمله، بعدها يصار إلى تقييم فترة التدريب من قبل الأستاذ المشرف.

ملحوظة هامة وهي أن ضمن المنهاج الحديث زاد عدد ساعات التدريس:

- في السنة الثالثة ما مجموعه ٦٠٠ ساعة،

- في السنة الرابعة ما مجموعه ٤٠٠ ساعة، إضافة إلى فترة تدريب مدتها ١٢٠ ساعة و ٨٠ ساعة لإنجاز البحث، وبذلك يكون المجموع ٦٠٠ ساعة.

من خلال ما تقدم نلاحظ فرقا كبيرا بين ما يدرس حالياً في القسم والإمكانيات المطروحة في المنهاج الحديث والمقترح.

استنتاج:

إن نشوء تخصص التوثيق في الجامعة اللبنانية بدءاً من العام ١٩٧٥، أي ما يقارب ربع قرن من الزمن، جعله يواكب كافة المراحل التي مر بها تخصص علم المعلومات في لبنان (الوثائقية = الأرشيفية)، المكتبية والتوثيقية وأخيراً وليس آخراً علم المعلومات عبر مناهجه الحديثة.

ولكن مع كل هذه الآمال المعقودة على تنفيذ البرنامج المقترح، فإن تخصص علم المعلومات ما زال يعاني الكثير من القصور والمشاكل.

خامساً- القصور والمشاكل في تخصص علم المعلومات

- توقف التخصص (في كل من الجامعتين: اللبنانية / الأميركية والبلمند).
- عدم وضوح الأهداف، بحيث أن المناهج بقيت لفترة طويلة من الزمن دون أدنى تغيير أو تعديل باستثناء التعديلات الطفيفة (في الجامعة اللبنانية)
- غياب التخطيط لمعرفة حاجات السوق وبناء البرامج على هذا الأساس.
- طرق التدريس ما زالت تقليدية في معظمها (الجامعة اللبنانية).
- ضعف اعتماد الطرق والوسائل التربوية والتكنولوجية الحديثة.
- نقص في الكادر التعليمي.
- غياب المكتبات الحديثة والمختبرات (الجامعة اللبنانية).
- غياب التدريب العملي في المؤسسات (الجامعة اللبنانية).
- غياب ما يسمى بالتأهيل المستمر (المسؤولية عنه كافة الجهات والسلطات الأنفة الذكر).

- ضعف مستوى الطلبة الملتحقين ببرامج علم المكتبات والمعلومات وعدم وجود شروط للقبول كالمعدل المرتفع. إن امتحانات الدخول إلى كلية الإعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية تقوم على أن الطالب الذي يحصل على المعدل الأدنى للنجاح يحوّل إلى تخصص التوثيق، على الرغم من أن الخريجين في هذا القسم هم الوحيدون الذين يحصلون على وظائف عند تخرجهم نتيجة الحاجة الملحة لهذا التخصص.

- معظم الملحقين بالتخصص هم من الإناث، معظمهم يتركن العمل بعد فترة من الزمن. والمشكلة ليست فقط في تركهن للعمل، ولكن في تأنيث هذه المهنة

- لدرجة كبيرة، وفي ذلك نوع من تبخيس المهنة وبالتالي تبخيس التخصص.
- عدم وجود الرغبة والدافعية القوية لدى الدارسين، وأحد الأسباب وجود بعض التخصصات داخل كليات تأخذ منها الأهمية والشهرة. على سبيل المثال، إن وجود تخصص (التوثيق) داخل كلية الإعلام فالإعلام يأخذ الضوء والشهرة ويسلب طالب التوثيق ثقته بنفسه ويتخصصه ويجعله يشعر بالانزواء مقارنة مع رفاقه بنفس الكلية في تخصصات الصحافة وأشكالها المختلفة.
- حداثة المهنة (المعلومات) وعدم وضوح أهميتها وأبعادها المختلفة لدى الكثير من أفراد المجتمع، وهنا نتوقف عند مشكلة تتعلق بالمهنة نفسها ونظرة المجتمع إليها بنوع من السلبية مما يحبط الخريجين. إن المجتمع ينظر إلى تخصص (المكتبات والأرشيف) نظرة دونية، وهي نظرة الإنسان الفاشل في عمله. عندها يُحال إلى الأرشيف حيث يرتبط بوجوده تحت الأرض... أو يحال إلى المكتبة (هذا بالنسبة إلى مكتبات المدارس الرسمية بالتحديد)...
- إن المسؤول الأساسي عن ذلك:
- وسائل الإعلام التي تصور موظف الأرشيف أو العامل بأنه الإنسان المغلوب على أمره والفاشل (هذا ما نشاهده في معظم الأفلام والمسلسلات العربية ولا سيما المصرية منها).
- وأيضاً مسؤولية الجمعيات المهنية التي لا تلعب الدور الملقى على عاتقها بهذا الشأن، بتصويب صورة هذا الموظف وإعطاء هذه المهنة حقها من التقدير.
- مسؤولية المجتمع الأكاديمي في تسويق هذه المهنة حسب الصورة الحقيقية وهي أنها مهنة الحاضر والمستقبل مع التطور التكنولوجي.
- مسؤولية أصحاب ومتخذي القرار في الحكومات الذين لا يولون هذا التخصص الاهتمام والعناية اللازمة.

سادسا- مقترحات حلول

- تغييرات في نوعية المعلومات الموجودة في المقررات بإضافة معارف جديدة حديثة تتوافق مع مستلزمات العصر.
- تغييرات في نوعية المهارات والكوادر لسوق العمل بعد إجراء الدراسات اللازمة.

- توفير مكتبات ومختبرات مجهزة بأحدث الكتب والأوعية ووسائل الاتصال ببنوك المعلومات العالمية.
- فصل تخصص (المكتبات والمعلومات والأرشيف) عن الكليات بجعلها علماً قائماً بذاته ضمن معهد مستقل، كما هو الحال في عدد من الدول العربية والأجنبية.
- تطبيق تخصص (علم المعلومات) على تخصص آخر، حيث أن التوثيق عبارة عن تقنية معالجة المعلومات بغض النظر عن نوع ومضمون وشكل هذه المعلومات. على سبيل المثال: أن القادرين على معالجة الإنتاج الفكري في مجال القانون هم المتخصصون في القانون مع إتقانهم لأحدث الأساليب التوثيقية^(١٦).
- تبادل الأساتذة، خبراء موفدين وزائرين، بين معاهد وأقسام المكتبات في بلدان مختلفة.
- تشجيع الأساتذة على حضور المؤتمرات للتعرف على تجارب تدريس تقنيات متاحة في الجامعات الأخرى من العالم.
- إخضاع الأساتذة إلى دورات تدريبية تأهيلية مستمرة.

سابعاً- خلاصة عامة:

بالرغم من تعاضم أهمية تخصص علم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات محلياً، إقليمياً وعالمياً، فإن هذا العلم ما زال في لبنان دون المستوى المطلوب. وكما سبق وأشرنا إلى أن الأسباب كثيرة ومتعددة أيضاً بالرغم من أهمية هذا التخصص، إلا أنه لم يستطع أن يصمد إلا في جامعة واحدة وهي الجامعة اللبنانية على رغم من المشاكل التي تعانيها، إلا أن نجاحها في استيعاب هذا التخصص له مبرراته لعل أبرزها:

- مجانية التعليم، إذ أن الكثيرين يعتبرون أن هذا العلم غير مجد وليس من الفائدة الإسراف عليه.
- التعليم باللغة العربية إضافة إلى الفرنسية أو الإنكليزية وهو ما يناسب السواد الأعظم من الطلاب.

(١٦) هنا لا بد من اقتراح فتح دبلوم لمدة سنة أو سنتين في تخصص علم المعلومات لحاملي الإجازة في التخصصات المختلفة.

- عراقة وتاريخ الجامعة اللبنانية في تأسيس هذا التخصص منذ أكثر من ربع قرن.

- وجود كادر تعليمي متنوع من حيث وجهات النظر (الفرانكوفونية، الانكلوفونية والعربية).

هذه النتيجة يجب أن تعطي الدافع للجامعة اللبنانية بأن تولي هذا التخصص اهتماماً أكبر على كافة المستويات. فالتوثيق هو ذاكرة الوطن، وليس من وطن بلا ذاكرة. كما أن العصر الذي نعيش فيه هو عصر المعلومات، انه تخصص الحاضر والمستقبل، وان الحرب القادمة تلينا هي حرب معلومات، بمعنى أن من لديه المعلومات لديه الاستراتيجية في السيطرة على الاقتصاد العالمي وبالتالي توجيه السياسة الدولية. ضمن هذا الإطار نؤكد على أنه ليس فقط على الدول أن تمتلك المعلومات، فحالياً ومع وجود شبكة الانترنت العالم بأسره يملك المعلومات.

ويبقى السؤال هل تستفيد الدول من هذه المعلومات وكيف؟ وما مدى فعالية هذه الإفادة إن تحققت فعلاً؟ تتلخص الإجابة في إن هناك مؤشرات ما تدل على أن الدول لا تستفيد فعلاً من كل ما تملك من معلومات ومن تكنولوجيا معلومات (أجهزة). وربما كان من بين الأسباب الجهل بكيفية الإفادة أو ما يسمى بـ«فجوة المعلومات» كما أن فعالية الإفادة لا تتحقق إلا بدقة تحديد الاحتياجات.

ومن أهم عوامل اتساع فجوة المعلومات عجز الدول المفتقرة إلى المعلومات عن تحديد احتياجاتها واختيار ما يلبي هذه الاحتياجات. كما أن من أهم مظاهر فجوة المعلومات عجز الدول النامية من الإفادة بما يتوافر لديها من معلومات. فالافتقار إلى المعلومات هنا ليس مردّه إلى أن هذه الدول لا تمتلك معلومات وإنما إلى انها لا تستفيد مما تنتج أو مما يتوافر لديها من معلومات اياً كان مصدرها. وتضييق فجوة المعلومات لا يتم بالحصول على المعلومات وإنما:

- بوجود هيئة تأسيسية لخصر الحاجات والإمكانات.

- باستخدام التقنيات الحديثة في بيئة ملائمة ولتحقيق ذلك يجب نقل تكنولوجيا المعلومات بوعي وفاعلية.

- بتنمية قدرة المجتمعات النامية على الاختيار.

كلمة أخيرة:

إن الضعف التكنولوجي وعدم صلابة البنية الأساسية للتخصص وعدم الوعي والتخطيط الوطني من جانب المؤسسات الحكومية والمهنية والأكاديمية يحد من انطلاق وتقدم وتطور علم المعلومات ويجعله يراهن على جملة متغيرات اقلها اجتماعية، اقتصادية، سياسية، وتكنولوجية...

مصادر:

- الأمين، عدنان (إشراف): **التعليم العالي في لبنان**، بيروت، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية ١٩٩٧
- Catalogue 2001-2001 -University of Balamand
 - Moheiddin, Hassana; Le programme d'enseignement à la Faculté d'information et de documentation-Université Libanaise: in Université d'été 98 -sur: les nouvelles technologies de l'information, la recherche et l'enseignement dans les pays du sud, Tunis (ISD) et (AEISI) 1998.